أريئيلا أزولاي *

مراجعة أولى في "حروب إسرائيل" [1]

عندما كتب جان بودريار، في العام ١٩٩١، مقالة "حرب الخليج لم تحدث"، هاجمه الكثيرون وقالوا إنه يهين ذكرى المقاتلين والأموات، الذين سقطوا خلال الحرب. وكان ثمة من نعته بلقب "فيلسوف مخرف". ولكن ما إن مضت فترة على الصدمة الأولى حتى أخذ كثيرون يقرون بالانطلاقة التي أحدثتها هذه المقالة والإمكانيات التي طورتها لإعادة التفكير في الحرب، وبمساهمتها في الاقتصاد السياسي، فالتقنيات الحديثة التي استخدمت، والانتشار المناطقي لهذه التقنيات وللقوات المقاتلة، إضافة إلى موازين القوى العسكرية والسياسية بين ما طرح على أنه "الطرفين المتحاربين"، كل ذلك يضعنا، كما قال بودريار، على أعتاب عصر جديد يستوجب التفكير بنبذ مفاهيم ومصطلحات سابقة والعمل على صوغ مفاهيم ومصطلحات جديدة. لقد استعاض بودريار عن الاستخدام الأوتوماتيكي لمصطلح حرب في وصف ما حدث في الخليج، بتحليل بارع للفرضيات الكامنة في هذا المصطلح وذلك من أجل الإشارة إلى الفجوة بينها وبين ما حدث فعليا في الخليج.

فالاستخدام الأوتوماتيكي لمصطلح حرب، والذي يفترض مسبقا وجود طرفين جيشين- متحاربين، يلبي المطلوب من ناحية عملية. والذين تعاطوا مع ما حدث في الخليج بمصطلح حرب، لم يقروا بأن ما حدث كان عملية عسكرية أحادية الجانب. لكن مقالة بودريار فعلت أكثر من ذلك، إذ أنها لم تعترف باحتكار خطاب الحرب من جانب أصحاب المصلحة المباشرة في الحروب، أولئك الذين في استطاعتهم المبادرة لشنها والإعلان أن "هذه حرب" أو "هذه ليست حربا". وقد كانت مقولة بودريار الاستفزازية "حرب الخليج لم تحدث"، بمثابة تحد لهذا الاحتكار. بعد مرور قرابة عقدين

* محاضرة في جامعة بار إيلان. مخرجة سينمائية ومترجمة وأمينة معارض. المقال مترجم عن العبرية.

هناك إذن مئات المهمات التي يكلف الجيش بتنفيذها سنويا، ولكل مهمة منها يكتب فقط "أمر عملية". ويوجد لكل أمر عملية هدف محدد يمكن أن يتوسع ويتغير بناء على العقبات التي تظهر في الطريق. وسائل الإعلام مستعدة ومدعوة دائما لتحويل أية عملية إلى حرب وإلى استكمال صورة الحرب. لنأخذ على سبيل المثال العنوان الرئيسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أثناء الهجوم الأخير (كانون الأول ٢٠٠٨) على غزة : "نصف مليون إسرائيلي تحت النار"، وفي صفحة داخلية نشرت الصحيفة رسما يصور الهجوم على غزة كحرب بين طرفين. في الخطاب الرسمي نجد أن "معارك إسرائيل" هي التسمية العامة لكل العمليات العسكرية، الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

من الزمن وكما لو أن مقالة بودريار لم تكتب، أطلق على الهجوم الأميركي الثاني على العراق بصورة طبيعية "حرب الخليج الثانية"، أما تلك التي كتب عنها بودريار بأنها "لم تحدث"، فتحولت بصورة أوتوماتيكية إلى "حرب الخليج الأولى".

في الخطاب المحلي أيضا، سواء بتأثير مباشر لبودريار أو نتيجة لمتغيرات أخرى، أخذ يتطور في تلك السنوات خطاب نقدي فيما يتعلق بالحرب. هذا الخطاب الجديد الذي راح ينخرط فيه ليس رجالات الجيش والدولة وحسب، تمحور حول حروب وعمليات عسكرية مختلفة، وسط محاولة لتفحص ما إذا كان من الصحيح والملائم وصفها بـ "حرب" أو "حروب". ففي العقد ونصف العقد الأخيرين، وبعدما أصبحت العمليات العسكرية الاستعراضية التي تشنها إسرائيل أكثر تواتراً، أضحى هذا الخطاب النقدي أشبه بطقوس يشارك فيها أشخاص ينتمون إلى تيارات من مختلف ألوان الطيف السياسي. فعند كل عملية عسكرية كبيرة تشنها إسرائيل يطرح السؤال: هل يدور الحديث عن "حرب" أم أنها مجرد "عملية عسكرية" فقط؟. وقد كانت عمليات "عناقيد الغضب" و"السور الواقي" و"سلامة الجليل" أو "الرصاص المصبوب"، منذ اللحظة الأولى، موضوعا يتناوله هذا السؤال. في إطار هذا الخطاب الجديد أخضعت في السنوات الأخيرة حروب من الماضي، بدا لغاية اندلاع الانتفاضة الأولى أنه لا جدال فيما يتعلق بكونها حروبا، إلى عملية مراجعة وإعادة نظر. ظاهريا، وعلى غرار الخطوة "البودريانية"، يمكن أيضا اعتبار المساعي المحلية لوصف هذه الحالة الحربية أو تلك على أنها "حرب" أو نزع هذا الوصف عنها، بمثابة تحد ومطالبة بالمشاركة في خطاب حظي قبلئذٍ باحتكار دولاني. ولكن في السياق المحلي أرى أن هذا الوصف هو وصف غير نقدي ويبتعد عن الجوهر. ففي دولة إسرائيل نجد أن أجهزة الدولة ليس فقط لا تتمتع باحتكار إعطاء تسمية "حرب" ولا تطالب بمثل هذا الاحتكار لنفسها، بل وتمتنع أيضا من وصف الحالات الحربية بشكل رسمي باسم "حرب". لماذا؟ لأنه وبروح المثل القائل "أيها الصديقون، مهمتكم يتولاها آخرون!"، هناك كثيرون يتولون القيام بهذه المهمة نيابة عن الدولة وأجهزتها. سأستعين باقتباس من حديث أجريته قبل أكثر من عشر سنوات مع شلومو غازيت، الذي عمل منسقا لأعمال الحكومة في الأراضي الفلسطينية ومن ثم، منذ منتصف السبعينيات، رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية.[٢] في ذلك الحديث حاولت أن أستوضح منه كيف "تتغلغل" الحرب في اللغة وما الذي يتيح أو لا يتيح تسمية حالة معينة "حرب"؟! لم أكن أريد أن استمع من غازيت إلى تأمل فلسفي وإنما إلى إعادة رسم الطريق المؤدية إلى هذه الحالة/ التسمية، فكانت إجابته: "الفرق أو التمييز بين عملية عسكرية وبين حرب ليس له أهمية (...) يوجد لجيش الدفاع الإسرائيلي أمر عملية ولا يوجد لجيش الدفاع الإسرائيلي أمر حرب".[٣]

واستعرض غازيت خلال الحديث ذاته المنطق الذي يقف خلف هذا الطرح:

"حسب تقديري فإن لدى جيش الدفاع الإسرائيلي اليوم مئات العمليات في السنة. مثلا أمر عملية بإرسال طائرتين لتصوير مناطق لبنان وسورية بهدف التعرف على الانتشار الجديد في المنطقة. ربما تستغرق العملية كلها ٤٥ دقيقة وتنتهي بسلام، لتعود الطائرات ويتم إفراغ ما تحتويه أشرطة التصوير وينتهي الأمر. لكن لنفرض أن إحدى الطائرتين أسقطت ورأينا أحد الطيارين يهوي ويسقط في الأراضي اللبنانية مما يستدعي استعداد الجيش الإسرائيلي لإنقاذه. هذا الأمر يحتاج إلى القيام بعمل- تحرك- بحري أو جوي أو بري، وربما كل ذلك معا، مما يتطلب استنفار الجيش بأكمله وبالتالي

"يديعوت أحرونوت" تحرّض: نصف مليون إسرائيلي تحت النار.

فإن هذه العملية لن تنتهي بالضرورة في غضون ساعات. فمن المحتمل الاصطدام بقوة لبنانية وعندئذٍ قد تتطور الأمور شيئا فشيئا. بالأساس كانت النية القيام بعملية صغيرة لا يعرف أحد من الجمهور عن وجودها ومثل هذه العمليات تتم على الأقل مرة كل يوم (. . .) لذا فإن التمييز بين عملية وحرب ليست له أهمية (. . .) صحيح أن الغالبية العظمى من أوامر العمليات من المفترض أن تنتهي بسلام، دون تصعيد خاص أو تورط في أية حرب" (المصدر السابق).

هناك إذن مئات المهمات التي يكلف الجيش بتنفيذها سنويا، ولكل مهمة منها يكتب فقط "أمر عملية". ويوجد لكل أمر عملية هدف محدد يمكن أن يتوسع ويتغير بناء على العقبات التي تظهر في الطريق. وسائل الإعلام مستعدة ومدعوة دائما لتحويل أية عملية إلى حرب وإلى استكمال صورة الحرب. لنأخذ على سبيل المثال العنوان الرئيسي لصحيفة "يديعوت أحرونوت" أثناء الهجوم الأخير (كانون الأول ٢٠٠٨) على غزة: "نصف مليون إسرائيلي تحت النار"، وفي صفحة داخلية نشرت الصحيفة رسما يصور الهجوم على غزة كحرب بين طرفين. في الخطاب الرسمي نجد أن "معارك إسرائيل" هي التسمية العامة لكل العمليات العسكرية، الكبيرة والصغيرة على حد سواء. وحين يستخدم رجالات الجيش والدولة مصطلح "حرب"، فإنهم يستخدمونه بصفتهم لاعبين في الخطاب العام، أي كمواطنين وليس بحكم وظيفتهم أو منصبهم يعلنون "حربا". أثناء تأديتهم لمهام عملهم يكتبون فقط "أوامر عملية". هذا الامتناع الجزئي يساهم في زيادة الغموض الذي يكتنف حالة الحرب، هذا الغموض الذي أريد، عوضا عن القيام بمحاولة عبثية لتبديده مثلما يفعل الخطاب النقدي الذي يسعى للحسم ("حرب" أو "عملية")، التطرق إليه بالجدية التي يستحقها، وتشخيص مساهمته الكبيرة في كون الوضع الحربي في هذه المنطقة لا يشكل نقيضا لوضع آخر من قبيل "سلام" أو "سياسة". فالحديث يدور على نشاطات عسكرية دائمة تخلق واقعا مستديما لا يمكن تقديم كشف حساب حوله إذا تناولنا فقط أحداثا متفرقة أو مجالات بارزة تطرح على بساط

ويحدد المبادرون لهذه العمليات هدفا محدداً وجديداً لكل عملية على انفراد، من أجل معالجة "الطرف الثاني"، أي العدو. غير أن هذا الهدف المحدد هو دائما النصف الأول من الهدف الذي تسعى العمليات العسكرية إلى تحقيقه. تجنيد الجمهور- الذي يشكل عمليا "الطرف الأول"- ليقر بالضرورة بعلاقات الخضوع والتبعية المستمرة مع "الطرف الثاني"، وبأنه ما من سبيل آخر لإبطال التهديد الذي يجسده هذا الطرف الثاني. هذا التجنيد المدني عادة ما يكون كاملا وشاملا لكل أوجه ومجالات الحياة المدنية ويتم بواسطة أداتين رئيسيتين وضعتا تحت تصرفه بصورة مطلقة وهما: جهاز التعليم ووسائل الإعلام.

النقاش العام . ومن هنا فإن امتناع القيادة العسكرية والسياسية (الحكومة) عن استخدام مصطلح حرب- والذي يشكل ظاهريا تنازلا عن احتكار- لا ينتقص قيد أنملة من الاحتكار البنيوي الذي تتمتع به تلك المؤسستان في خلق حالة الحرب الدائمة وفي تفعيل آلة التعبئة للمواطنين المدنيين. إن عدم القدرة على الحسم فيما إذا كان هذا العمل الحربي أو ذاك هو "عملية" أو "حرب"، وتبديد هذا الغموض، تعود حسبما أراه إلى سببين اثنين:

أولا- كون هذا الغموض هو غموض بنيوي يتيح، بل ويشجع على إجراء نقاش عام مفتوح. لكن هذا الانفتاح ظاهري فقط، لأن الذين يمكنهم أن يشاركوا في هذا النقاش هم فقط متحدثون ومتحدثات ينتمون إلى قسم من السكان المحكومين، يمارس العنف على قسم آخر من هؤلاء السكان أنفسهم.

ثانيا- النقاش العام يجري- ويمكن أن يجري- فقط حول عدد قليل من العمليات التي لم يتمكن الجيش الإسرائيلي من إنهائها بنجاح وفقا لرؤيته. والنجاح من وجهة نظر الجيش هو حصرية تحديد قواعد اللعبة، بحيث لا تقف في طريقه قوة مضادة أو جمهور "فضولي" فيما يتعلق بهدف وطابع العملية. فمن بين مئات العلميات العسكرية التي يشنها الجيش سنويا ضد السكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرته تعد بصورة روتينية عشرات التقارير المقتضبة التي يجري نشرها بواسطة وسائل الإعلام المختلفة لتحول وجود هذه العلميات بالنسبة إلى المواطنين الإسرائيليين من أصل يهودي، إلى واقع ثابت، مستديم ومعروف، وإلى جزء لا يتجزأ من حياتهم المدنية. وهؤلاء مدعوون إلى المساهمة بنصيبهم في النقاش العام ، حيث يحق لهم بحث ومناقشة جوانب أخلاقية وسياسية مختلفة في القتال، ولكن دون أن يتناولوا وجود ذلك الواقع القتالي/ الحربي في حد ذاته؛ هذا الواقع الذي لا تتوفر لهم أية وسيلة أو إمكانية للمطالبة بتغييره. ويساهم هذا النقاش العام الذي يواصل التعاطي مع كل عملية على حدة سواء بانتقادها أو بالإشادة بها، في مواصلة النظر إلى هذه العمليات العسكرية كمشاريع لها بداية ونهاية وليس كجزء من بنية النظام. أما النقاش النقدي الذي يدور حول الواقع الحربي، فيتم في قنوات ملائمة لنقد مشاريع موضعية وخارجية. العودة الطقوسية التي تحجب حقيقة أن جميع القرارات المتعلقة بخلق وصيانة هذا الواقع- وكذلك أيضا النقد الموجه له- تتم خارج إطار (النظام) السياسي الذي يخضع لتأثير وتدخل المحكومين، ومن ضمنهم المواطنون من أصل يهودي.

هذه التقارير المقتضبة والثابتة، والتي تستخدم كخلفية لظهور تقارير مفصلة حول عمليات عسكرية واسعة أكثر، هي جزء مما يضمن بناء وتكريس الواقع الحربي كواقع صارم من النوع الذي لا توجد لجميع المحكومين قدرة على التدخل فيه. وبناء هذا الواقع كواقع صارم وخارج ما هو مطروح على بساط النقاش السياسي، هو مبدأ نظامي وليس حالة عابرة أو نتيجة لهذه العملية أو تلك من الفترة الأخيرة.

ويحدد المبادرون لهذه العمليات هدفا محدداً وجديداً لكل عملية على انفراد، من أجل معالجة "الطرف الثاني"، أي العدو. غير أن هذا الهدف المحدد هو دائما النصف الأول من الهدف الذي تسعى العمليات العسكرية إلى تحقيقه. تجنيد الجمهور- الذي يشكل عمليا "الطرف الأول"- ليقر بالضرورة بعلاقات الخضوع والتبعية المستمرة مع "الطرف الثاني"، وبأنه ما من سبيل آخر لإبطال التهديد الذي يجسده هذا الطرف الثاني. هذا التجنيد المدني عادة ما يكون كاملا وشاملا لكل أوجه ومجالات الحياة المدنية ويتم بواسطة أداتين رئيسيتين وضعتا تحت تصرفه بصورة مطلقة وهما: جهاز التعليم ووسائل الإعلام. والتجنيد المدني هو التجنيد المركزي

خارطة من "يديعوت" لمديات "الصواريخ" الفلسطينية.

الذي يتم على أساسه التجنيد الثانوي الذي يتم علنا، وهو التجنيد العسكري. ولعل المفارقة هي أن من السهل أكثر التهرب من التجنيد العسكري، نظرا لكونه تجنيدا محدداً له بداية ونهاية، في حين من الصعب إن لم يكن من المستحيل التهرب من التجنيد المدني نظرا لكونه جزءاً من شكل النظام وشكل سيطرته على المواطنين والذي لا يمكن التهرب منه.

وحيث أن الواقع الحربي مبني كواقع صارم يقوم خارج حدود أي نقاش سياسي قادر على تغييره، فقد حان الوقت لطرح أسئلة جديدة.

في ضوء هذه الظروف، التي ينفذ فيها الجيش مئات العمليات العسكرية في السنة، والتي ليس فقط لا يتم إطلاع الجمهور على معظمها بصورة منظمة بل ولا تبحث حتى في الأطر السياسية المأسسة وفي أحسن الأحوال يجري الحسم بشأنها بين المستوى العسكري، والمستوى التنفيذي؛ أعتقد أنه آن الأوان للتوقف عن بحث ومناقشة طابع أو ماهية كل عملية من العمليات العسكرية، على حدة وبشكل منفصل، وأن يتم طرح السؤال بشأن ماهية النظام الذي يدير مثل هذا الواقع الحربي وسط إبقائه خارج إطار النقاش السياسي. آن الأوان للتساؤل ليس فقط بشأن ماهية النظام الذي يعيش تحته أولئك الذين يرزحون تحت الاحتلال والاستبداد، بل وتحت أي نظام نعيش نحن أيضا، مواطنو ومواطنات الدولة من أصل يهودي؟! لقد حان الوقت للإقرار بأن النظام الذي نعيش نحن تحته هو واحد من تلك الأنظمة البائدة التي قامت في القرن العشرين، وأن نقر بمساهمتنا في إيجاد طراز جديد من هذه الأنظمة. وتتجلى المساهمة الخاصة للمواطنين الإسرائيليين من أصل يهودي في خلق هذا الطراز الجديد من النظم في الفجوة بين كونهم مواطنين ذوي رؤية واعية ونقدية تجاه الأنظمة البائدة التي أنتجها القرن العشرون، وبين كونهم في الوقت ذاته مصابين بالعمى ولا يلاحظون وجود تلك السمات الظلامية في النظام الذي يعيشون هم أنفسهم تحته. الانتقاديون بين هؤلاء المواطنين يشخصون سمات القمع في (نظام) الاحتلال ويحتجون ضدها، غير أنهم ما انفكوا ينظرون إلى الاحتلال كمشروع خارجي يقوم في بقعة جغرافية يعتقدون أن سيطرة الدولة (إسرائيل) عليها مؤقتة وأنها قد تنتهي ذات يوم، وهم مستمرون في عدم رؤية ذلك الاحتلال كنظام من نوع خاص وكجزء من النظام الذي يعيشون تحته.[٤]

لقد حان الوقت كي نعترف بمساهمتنا في بقاء هذا النظام، في الوقت الذي انتهت فيه أنظمة ظلامية مشابهة، ظهرت في القرن العشرين، إلى السقوط والزوال. بغية تأمل هذا النظام، سأعود إلى الوراء، إلى الفترة التي شهدت ما يوصف على أنه الحرب الأولى في "حروب إسرائيل"، والممتدة بين ١٩٤٧- ١٩٥٠، وهي الحرب التي لم تضعضع مكانتها، إذ ما زالت تعتبر حربا، وفضلا عن ذلك كحرب "اضطرارية". إن التعاطي مع ما حدث في سنوات ١٩٤٧- ١٩٥٠ كحرب يفترض كشيء بديهي وجود طرفين متحاربين. لذلك أريد أن أشكك في التشخيص الفوري لهذين الطرفين كطرفين من قوميتين مختلفتين وفي الفرضية القائلة

من وجهة نظر مدنية فإن تسلسل الأحداث في تلك السنوات يبدو بالذات كصراع لآلة الدولة العتيدة، آلة السيادة الموحدة التي خرجت ضد المجتمع المدني برمته. ويمكن من وجهة النظر المدنية تحري وتتبع العنف الذي مورس ضد سكان البلاد من خلال بناء واقع حياتهم بناء على خط تقسيم قومي يموضعهم كأعداء لجيرانهم. هذا العنف الذي مارسته آلة الدولة العتيدة ضد السكان، ضد (المواطنين) المدنيين، يمكن إعادة تصويره من خلال مقاومة سكان البلاد- اليهود والعرب على حد سواء- غير المسلحة لواقع الحرب الذي هدد بتجنيدهم لتبني منطقه، وقد حاولوا الدفاع عن أنفسهم عن طريق تعهدات واتفاقات محلية ومواثيق مدنية. لقد سعوا بواسطة أشكال التعاقدات المدنية هذه إلى ضمان علاقات الجوار والتجارة والصداقة المتبادلة فيما بينهم، والحؤول دون تحولهم إلى أعداء.

إن الحرب بينهما كانت تصادما حتميا. إن تأمل تلك الفترة من زاوية عسكرية سيرى في الماضي امتدادا لمعارك وأهداف إستراتيجية يشكل تحقيقها حصيلة لانتصارات وهزائم. تأمل الفترة ذاتها من زاوية قومية- سيادية سيظهر امتدادا لأحداث مرتبطة بالمشروع الخيالي لإقامة "بيت- وطن - قومي" لشعب واحد في بقعة أرض يعيش عليها خليط من الناس، وسيضع في مركز الدراما طرفين- قوميتين- يعادي أحدهما الآخر ويتحاربان حتى الموت، حرب لا بد أن تنتهي ببقاء أحدهما وزوال الآخر. هاتان الزاويتان/ الرؤيتان لا تسمحان بطرح السؤال حول ما إذا كان هذان الطرفان- "اليهود" و"العرب" - وجدا حقا كطرفين منفصلين وكنقيضين قبل الحرب. وجهة النظر المدنية، وجهة نظر سكان البلاد - اليهود والعرب على حد سواء- والذين شكلوا أكثرية سكان أرض إسرائيل/ فلسطين، تسمح باسترجاع رؤية الفصل الشامل والتصادم بين الجانبين كنتاج للحرب، وما بني بواسطتها.

ثمة أسباب تاريخية عديدة تقف وراء تبني هذه الرواية من جانب جهات دولية مختلفة، ومن ضمن ذلك أولئك الذين كان من المفروض أن يعملوا كـ "محكمين خارجيين" محايدين. الإدعاءات التي طرحت في إطار الصراع اليهودي- العربي إبان تلك السنوات المؤسسة ضد الوسطاء والمتدخلين في النزاع، سواء حكومة الانتداب البريطاني أو مبعوثي الأمم المتحدة، بنيت أيضا داخل الخطاب بشكل متناظر باعتبارها جزءا من تلك الروايتين المتنافستين، وبصورة شطبت إمكانية رؤية ما كان مطروحا على البساط: صوغ أو تشكيل آلة دولة يهودية. هذه الآلة قضت على فرصة قيام مجتمع مدني ثنائي القومية في البلاد، وجندت السكان اليهود كافة لخدمة المشروع القومي وسط فرض سيطرتها على المجتمع المدني اليهودي. وعلى سبيل المثال سحقت الشراكة المدنية بين اليهود والعرب في حيفا ودير ياسين/ غفعات شاؤول، بقسوة وعنف من قبل آلة الدولة التي كانت مصممة على القضاء بشكل تام على إمكانية قيام مجتمع مدني ثنائي القومية. و"النكبة"، التي بنيت داخل هذا الواقع المتقاطب كـ "كارثة من وجهة نظرهم"، هي جزء أو جانب واحد من كارثة مدنية لم يجر بحثها أو التحقيق فيها حتى الآن. محو آثار هذه الكارثة كان، وبدرجة لا تقل عن محو آثار النكبة، شرطا لتطبيع النظام اليهودي - الإسرائيلي.

وحتى تظهر هذه الكارثة لا بد من انتزاعها من مكانتها ككارثة تخصهم أو ككارثة من وجهة نظرهم°، وهو أمر لا يمكن القيام به إلا بالتغلب على خط التقسيم كخط يحدد وجهة النظر، إذا كان لا بد من اختفاء الصبغة التاريخية على هذا الخط.

من وجهة نظر مدنية فإن تسلسل الأحداث في تلك السنوات يبدو بالذات كصراع لآلة الدولة العتيدة، آلة السيادة الموحدة التي خرجت ضد المجتمع المدني برمته. ويمكن من وجهة النظر المدنية تحري وتتبع العنف الذي مورس ضد سكان البلاد من خلال بناء واقع حياتهم بناء على خط تقسيم قومي يموضعهم كأعداء لجيرانهم. هذا العنف الذي مارسته آلة الدولة العتيدة ضد السكان، ضد (المواطنين) المدنيين، يمكن إعادة تصويره من خلال مقاومة سكان البلاد- اليهود والعرب على حد سواء- غير المسلحة لواقع الحرب الذي هدد بتجنيدهم لتبني منطقه، وقد حاولوا الدفاع عن أنفسهم عن طريق تعهدات واتفاقات محلية ومواثيق مدنية. لقد سعوا بواسطة أشكال التعاقدات المدنية هذه إلى ضمان علاقات الجوار والتجارة والصداقة المتبادلة فيما بينهم، والحؤول دون تحولهم إلى أعداء.

في تشرين الثاني من العام ١٩٤٧، أعلنت الأمم المتحدة عن مشروع التقسيم. غير أن القرار كان غير قابل للنفاذ نظراً لأن أغلبية السكان القاطنين في فلسطين / أرض إسرائيل لم يقبلوا

إن التأمل المدني للمذكرات والشهادات والصور والبروتوكولات والرجوع بشكل عام إلى الهستوريوغرافيا الصهيونية وغير الصهيونية، يتيح رؤية الكثير من المعارك والعمليات العسكرية التي جرت في نطاق تلك الحرب، جزءا من عملية عنف واسعة استهدفت خلق واقع سلطوي جديد في المنطقة غايته إنشاء جسم (كيان) سياسي يهودي. العنف الذي خلقه هذا الواقع السلطوي سأسميه، بوحي من وولتر بنيامين، عنفا مؤسسا.

أو يعترفوا بهذا القرار الذي كان من شأنه أن يغير حياتهم بصورة جذرية. وكانت الزعامة العربية قد رفضت، قبل عام من صدور قرار التقسيم، التعاون مع مبعوثي الأمم المتحدة حول بلورة خطة تقضي في جوهرها بتقسيم البلاد التي كان العرب يشكلون أغلبية فيها قبل الهجرة اليهودية بكثير، والتي بدأت في القرن التاسع عشر. معارضة خطة التقسيم لم تقتصر فقط على الـ٩٠٠ ألف مواطن عربي الذين أقاموا على أكثر من ٩٠٪ من مساحة البلاد، وتنقلوا بحرية ليس داخلها وحسب بل وفي كامل الحيز العربي المحيط. وبالرغم عن عدم توفر معطيات أو أرقام محددة، إلا أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان بأنه كان هناك أيضا في عداد المعارضين لخطة التقسيم جزء من السكان اليهود الذين تنقلوا هم أيضا بحرية في ذات الحيز الجغرافي- الثقافي، حيث سافروا للدراسة في بيروت ولقضاء عطلهم في عمان وذهبوا إلى الإسكندرية للتجارة. من الصعب معرفة كم من بين الـ ٦٠٠ ألف يهودي الذين عاشوا في البلاد، عارضوا خطة التقسيم، أو على الأقل عارضوا الطريقة التي فسرت بها الزعامة السياسية (الصهيونية) تلك الخطة غداة صدور القرار حولها.

فمثل هذه الأصوات (المعارضة) لم تحص قط، لا في ذلك الوقت ولا فيما بعد. من وجهة نظر الزعامة اليهودية- وليس بالنسبة لـ "اليهود" - كان قرار التقسيم بمثابة انتصار نظراً لأنه خلق الظروف لتحويل خط التقسيم بين اليهود والعرب إلى خط حاسم كان يمكن بواسطته دفع فكرة إيجاد أكثرية يهودية عن طريق تنفيذ تطهير عرقي [٦]. وبما أنه لم يكن هناك، كما أسلفت، نفاذ سياسي لقرار التقسيم بالنسبة لجالية سعى القرار إلى حسم مستقبلها، إضافة إلى أن هذا القرار لم يكن ملائما لأنماط الحياة المختلطة التي تكونت في البلاد، وبغية تجسيد القرار والتغلب على المعارضة التي أثارها في صفوف غالبية سكان البلاد، فقد كانت هناك حاجة لقوة عسكرية كبيرة. ومن أجل إيجاد هذه القوة العسكرية، كان ثمة ضرورة لإقامة خط التقسيم بين اليهود والعرب كخط تقسيم مؤسس لا غنى عنه، والعمل على تجنيد السكان المدنيين الذين تحولوا بهذه الطريقة من سكان مدنيين إلى سكان محكومين يخضعون لإمرة الحرب التي نشأت كتهديد وجودي.

إن التأمل المدني للمذكرات والشهادات والصور والبروتوكولات والرجوع بشكل عام إلى الهستوريوغرافيا الصهيونية وغير الصهيونية، يتيح رؤية الكثير من المعارك والعمليات العسكرية التي جرت في نطاق تلك الحرب، جزءا من عملية عنف واسعة استهدفت خلق واقع سلطوي جديد في المنطقة غايته إنشاء جسم (كيان) سياسي يهودي. العنف الذي خلقه هذا الواقع السلطوي سأسميه، بوحي من وولتر بنيامين، عنفا مؤسسا. صحيح أن الحرب هي أحد نماذج العنف المؤسس، وأنها تنتهي باتفاقية أو معاهدة تعكس موازين القوة بين الأطراف المتحاربة، ولكن مثلما أن مصطلح حرب لا يلائم وصف صراع أجهزة الدولة العتيدة ضد سكان البلاد، كذلك أيضا لا يمكن وصف أو اعتبار اتفاقيات الهدنة التي وقعت مع مصر أو الأردن، بمثابة نهاية العنف الذي مورس ضد السكان. فطرد ٧٥٠ ألف عربي من البلاد وإخضاع ١٥٠ ألفا ممن بقوا داخل الدولة الوليدة إلى حكم عسكري، لم يكن في مقدورهما أن يؤديا إلى اتفاق أو معاهدة بين الطرفين، ولذلك يجب البحث عن البديل لمثل هذه المعاهدة أو الاتفاقية في قانون الطرف الذي تحول إلى طرف حاكم، أي في النظام الذي نشأ في دولة إسرائيل. فطرد سكان البلاد العرب لم يكن عملا أو شيئا خارجا بالنسبة للنظام، كما أن إخضاع سكان الدولة العرب (للحكم العسكري) لم يكن مؤقتا، بل تحول إلى مبادئ بنيوية لهذا النظام، الذي استكمل خلال عامه الأول عملية الطرد الواسعة لسكان البلاد العرب[٧].

وبغية فهم ماهية النظام الذي أفرزه العنف المؤسس، يجب أن لا يتم البحث عن استهدافاته الخارجية، وإنما في ما تحول ليغدو مبادئ بنيوية لهذا النظام، هذه المبادئ التي من المفترض أن يضمنها ويحميها العنف المؤسس. سوف أعرض هنا بإيجاز ستة مبادئ بنيوية من هذا النوع، أو الغايات/ الاستهدافات الستة للعنف المؤسس:

١- إيجاد فصل ومواجهة بين اليهود والعرب كشكل للعلاقات السائدة بينهم.

٢- توطيد وإرساء النظام على أساس من السيطرة التفاضلية وإقصاء العرب عن السلطة.

٣- قولبة العرب كمصدر تهديد دائم وبالتالي كمشكلة يجب معالجتها، وليس كمحكومين متساوين، من حقهم المشاركة في صوغ وبلورة النظام.

٤- تحويل "التهديد" إلى مجال اختصاص حصري للمنطق العسكري يتطلب تعظيما لا حدود له للقوة العسكرية وسرية في جميع الإجراءات المتبعة، ابتداء من جمع المعلومات عن "التهديد"، مرورا بإدارة نشر هذه المعلومات، وانتهاء بتحديد المشكلات والحلول المتمثلة بتلك "العمليات" اليومية.

٥- جعل العنف الممارس ضد العرب وما يجره عليهم من كوارث وويلات قابلا للتبرير والتسويغ بصورة تجعلهم مستباحين لأعمال العنف.

٦- تجنيد مزدوج للمواطنين من أصل يهودي، سواء للخدمة في الجيش كجنود يلعبون دوراً في العمليات العسكرية ويخضعون للمنطق التنفيذي، أو كمواطنين مهيئين لرؤية التهديد الأمني، كون الجيش هو المسؤول عن إدارة هذا التهديد، كجزء من مواطنة سليمة أو على الأكثر كتشويش مؤقت قابل للتصحيح.

التمييز الذي أقامه وولتر بنيامين بين العنف المؤسس والعنف الحافظ، يفترض أنه عندما يحقق العنف المؤسس انتصاراً، فإن العنف الحافظ يصبح كافيا لضمان انجازات العنف المؤسس وضمان ألا تظهر غايات أخرى تناقض تلك الغايات التي حددها (العنف المؤسس). ولكن منذ اليوم الأول لقيام الدولة أضحت غايات العنف المؤسس عرضة للتهديد حيث لم يعد يكفي ذكر العنف المؤسس للنظام كما هو متجسد في العنف الحافظ، بل تصبح هناك حاجة دائمة لتفعيل العنف المؤسس مجدداً. يمكن أن أسوق بإيجاز مجموعة من الغايات المناقضة لغايات العنف المؤسس، والتي لا

النكبة: العنف المؤسس.

يمكن للعنف المؤسس للنظام، من أجل التصدي لها، أن يتوقف، لأن الفلسطينيين الذين طردوا من البلاد يطالبون بالعودة إليها؛ والسكان اليهود لا يعترفون بالحلول العسكرية كوسيلة وحيدة لخلق واقع؛ ويعلن الفلسطينيون المطرودون بأنهم مستعدون للصفح عن عنف الماضي وأن يتحولوا إلى جزء من دولة موحدة؛ ويعلن مواطنون يهود ممن لا تشكل العسكرية والحرب مجال اختصاصهم بأنهم لن يتجندوا للجيش إلا بعد تفحص إمكانيات غير عسكرية لتغيير الوضع؛ ويعبر مواطنون ومواطنات عن تطلعهم وتوقهم إلى وضع حد لحالة الحرب الدائمة؛ ويصطف يهود وعرب معا ليعبروا علنا عن أنهم ليسوا أعداء.

إن الوزن الحقيقي لهذه المطالب في الحيز العام- وكلها مطالب مدنية- يبدو هزيلا. ولكن ألم يحن الوقت للكف عن تفسير الحضور المحدود لهذه المطالب- التي تعتبر في معظمها معقولة جداً- كتعبير عن أن اللاجئين لا يريدون العودة، وأن المواطنين من أصل يهودي يريدون الحرب، وأن اليهود والعرب متعطشون بطبيعتهم للدم.. إلخ؟. ألم يحن الوقت لتفحص إمكانية أن يكون الحضور المقلص لهذه المطالب في الحيز العام تعبيرا عن عجز (أو تشوه) مدني مبني في شكل النظام الذي أتيت آنفا على ذكر مبادئه؟٨ والتشوه (الشلل) المدني ليس صفة لفرد أو نتيجة لبنية شخصية مختلة أو توجه أخلاقي فاسد لأفراد مصابين به، بل هو نتاج حكم تفاضلي، مع آخرين وإلى جانبهم، لكن بصورة مختلفة جوهريا. ينشأ التشوه المدني عندما يصبح الفرق بين أشكال حكم هؤلاء- اليهود- وحكم الآخرين- العرب- سمة بنيوية للنظام. إنه تشوه بنيوي يسم التناقض بين المساواة المدنية الرسمية التي يتباهى بها النظام وبين الحكم التفاضلي المكرس على المحكومين بواسطة

أجهزة عضوية وإخضاع مختلفة، والذي ينظم ويحدد تخوم مدى رؤيتهم، ويفرض مسبقا قيوداً على حرية تعبيرهم ويملي آفاق العمل المتاحة أمامهم. التشوه المدني هو نتاج أجهزة حكم وسلطة يساهم المحكومون في صوغها - بوعي أو دون وعي، طوعا أو قسرا - والتي تصوغهم بدورها.

إنه تشوه بنيوي وليس شخصيا، لا يستطيع المواطنون الخاضعون لنظام معين التملص أو الإفلات منه. فهم لا يستطيعون دفع الضرائب بصورة أخرى، حتى إذا كانوا يعارضون زيادة كنوز الدولة بواسطة السيطرة على ممتلكات آخرين؛ وهم لا يستطيعون القبول بعدم التنقل في الحيز حتى لو كانت الطرق الموضوعة تحت تصرفهم شقت على أراض صودرت من آخرين، وهم يواجهون صعوبة في الكف عن دعوة أماكن إقامتهم بأسمائها فقط لأن هذه الأسماء لها واقع أسماء أماكن مدمرة؛ كذلك فإنه لا يمكنهم أيضا عدم التأثر من المشاهد العمرانية والبساتين التي ظلت باقية في جزء من الأماكن؛ وحتى إذا كانوا يرغبون في تصحيح القليل من الظلم وبيع بيوتهم إلى لاجئين، فإنهم لا يستطيعون أن يجيزوا ذلك لأنفسهم طالما أنه لا يسمح للاجئين بالعودة. ولكن مهما بلغ حجم الجهود التي يبذلها الأفراد في محاولة للتغلب على هذا التشوه المدني، فإن التغلب التام عليه لن يكون ممكنا بدون تغيير النظام المسؤول عن إنتاجه.

إن الخطوة الأولى نحو تغيير النظام تتمثل في الإقرار بأن كل عملية من هذه العمليات العسكرية، كبيرة كانت أو صغيرة، هي جزء من ذلك العنف النظامي السلطوي الذي لا يؤسس وضعاً جديداً وإنما يصون ويحفظ هذا النظام ذاته، النظام البائد الذي كان من المفروض منذ زمن بعيد أن يجد مكانه في متحف الأنظمة الظلامية البائدة.

الهوامش

١- إيجاد فصل ومواجهة بين اليهود والعرب كشكل للعلاقات السائدة بينهم.

٢- توطيد وإرساء النظام على أساس من السيطرة التفاضلية وإقصاء العرب عن السلطة.

٣- قولبة العرب كمصدر تهديد دائم وبالتالي كمشكلة يجب معالجتها، وليس كمحكومين متساوين، من حقهم المشاركة في صوغ وبلورة النظام.

٤- تحويل "التهديد" إلى مجال اختصاص حصري للمنطق العسكري يتطلب تعظيما لا حدود له للقوة العسكرية وسرية في جميع الإجراءات المتبعة، ابتداء من جمع المعلومات عن "التهديد"، مرورا بإدارة نشر هذه المعلومات، وانتهاء بتحديد المشكلات والحلول المتمثلة بتلك "العمليات" اليومية.

٥- جعل العنف الممارس ضد العرب وما يجره عليهم من كوارث وويلات قابلا للتبرير والتسويغ بصورة تجعلهم مستباحين لأعمال العنف.

٦- تجنيد مزدوج للمواطنين من أصل يهودي، سواء للخدمة في الجيش كجنود يلعبون دوراً في العمليات العسكرية ويخضعون للمنطق التنفيذي، أو كمواطنين مهيئين لرؤية التهديد الأمني، كون الجيش هو المسؤول عن إدارة هذا التهديد، كجزء من مواطنة سليمة أو على الأكثر كتشويش مؤقت قابل للتصحيح.

التمييز الذي أقامه وولتر بنيامين بين العنف المؤسس والعنف الحافظ، يفترض أنه عندما يحقق العنف المؤسس انتصاراً، فإن العنف الحافظ يصبح كافيا لضمان انجازات العنف المؤسس وضمان ألا تظهر غايات أخرى تناقض تلك الغايات التي حددها (العنف المؤسس). ولكن منذ اليوم الأول لقيام الدولة أضحت غايات العنف المؤسس عرضة للتهديد حيث لم يعد يكفي ذكر العنف المؤسس للنظام كما هو متجسد في العنف الحافظ، بل تصبح هناك حاجة دائمة لتفعيل العنف المؤسس مجدداً. يمكن أن أسوق بإيجاز مجموعة من الغايات المناقضة لغايات العنف المؤسس، والتي لا يمكن للعنف المؤسس للنظام، من أجل التصدي لها، أن يتوقف، لأن الفلسطينيين الذين طردوا من البلاد يطالبون بالعودة إليها؛ والسكان اليهود لا يعترفون بالحلول العسكرية كوسيلة وحيدة لخلق واقع؛ ويعلن الفلسطينيون المطرودون بأنهم مستعدون للصفح عن عنف الماضي وأن يتحولوا إلى جزء من دولة موحدة؛ ويعلن مواطنون يهود ممن لا تشكل العسكرية والحرب مجال اختصاصهم بأنهم لن يتجندوا للجيش إلا بعد تفحص إمكانيات غير عسكرية لتغيير الوضع؛ ويعبر مواطنون ومواطنات عن تطلعهم وتوقهم إلى وضع حد لحالة الحرب الدائمة؛ ويصطف يهود وعرب معا ليعبروا علنا عن أنهم ليسوا أعداء.

إن الوزن الحقيقي لهذه المطالب في الحيز العام- وكلها مطالب مدنية- يبدو هزيلا. ولكن ألم يحن الوقت للكف عن تفسير الحضور المحدود لهذه المطالب- التي تعتبر في معظمها معقولة جداً- كتعبير عن أن اللاجئين لا يريدون العودة، وأن المواطنين من أصل يهودي يريدون الحرب، وأن اليهود والعرب متعطشون بطبيعتهم للدم.. إلخ؟. ألم يحن الوقت لتفحص إمكانية أن يكون الحضور المقلص لهذه المطالب في الحيز العام تعبيرا عن عجز (أو تشوه) مدني مبني في شكل النظام الذي أتيت آنفا على ذكر مبادئه؟٨ والتشوه (الشلل) المدني ليس صفة لفرد أو نتيجة لبنية شخصية مختلة أو توجه أخلاقي فاسد لأفراد مصابين به، بل هو نتاج حكم تفاضلي، مع آخرين وإلى جانبهم، لكن بصورة مختلفة جوهريا. ينشأ التشوه المدني عندما يصبح الفرق بين أشكال حكم هؤلاء- اليهود- وحكم الآخرين- العرب- سمة بنيوية للنظام. إنه تشوه بنيوي يسم التناقض بين المساواة المدنية الرسمية التي يتباهى بها النظام وبين الحكم التفاضلي المكرس على المحكومين بواسطة أجهزة عضوية وإخضاع مختلفة، والذي ينظم ويحدد تخوم مدى رؤيتهم، ويفرض مسبقا قيوداً على حرية تعبيرهم ويملي آفاق العمل المتاحة أمامهم. التشوه المدني هو نتاج أجهزة حكم وسلطة يساهم المحكومون في صوغها - بوعي أو دون وعي، طوعا أو قسرا - والتي تصوغهم بدورها.

إنه تشوه بنيوي وليس شخصيا، لا يستطيع المواطنون الخاضعون لنظام معين التملص أو الإفلات منه. فهم لا يستطيعون دفع الضرائب بصورة أخرى، حتى إذا كانوا يعارضون زيادة كنوز الدولة بواسطة السيطرة على ممتلكات آخرين؛ وهم لا يستطيعون القبول بعدم التنقل في الحيز حتى لو كانت الطرق الموضوعة تحت تصرفهم شقت على أراض صودرت من آخرين، وهم يواجهون صعوبة في الكف عن دعوة أماكن إقامتهم بأسمائها فقط لأن هذه الأسماء لها واقع أسماء أماكن مدمرة؛ كذلك فإنه لا يمكنهم أيضا عدم التأثر من المشاهد العمرانية والبساتين التي ظلت باقية في جزء من الأماكن؛ وحتى إذا كانوا يرغبون في تصحيح القليل من الظلم وبيع بيوتهم إلى لاجئين، فإنهم لا يستطيعون أن يجيزوا ذلك لأنفسهم طالما أنه لا يسمح للاجئين بالعودة. ولكن مهما بلغ حجم الجهود التي يبذلها الأفراد في محاولة للتغلب على هذا التشوه المدني، فإن التغلب التام عليه لن يكون ممكنا بدون تغيير النظام المسؤول عن إنتاجه.

إن الخطوة الأولى نحو تغيير النظام تتمثل في الإقرار بأن كل عملية من هذه العمليات العسكرية، كبيرة كانت أو صغيرة، هي جزء من ذلك العنف النظامي السلطوي الذي لا يؤسس وضعاً جديداً وإنما يصون ويحفظ هذا النظام ذاته، النظام البائد الذي كان من المفروض منذ زمن بعيد أن يجد مكانه في متحف الأنظمة الظلامية البائدة.